15

مصر
بين واشنطن وحماس

تقوم السيدة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من حين لآخر بزيارة للمنطقة، تختار منها فى كل مرة عدداً من الدول بما يتفق مع جدول أعمالها وأهدافها. ولذلك شملت جولتها الأخيرة فى الأسبوع الثالث من فبراير ٢٠٠٦ كلاً من مصر والسعودية والإمارات، ثم لبنان التى أضيفت فيما يبدو إلى القائمة، ولم تشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً. والملاحظ أن زياراتها السابقة كانت تشمل مصر أو تتجاهل مصر إذا كانت تقصد عقابها، أو إظهار الجفاء لها، وكان ذلك دائماً بسبب أيمن نور، الذى أصبح فى ميزان العلاقات المصرية الأمريكية أحد العوامل الأساسية التى تنهض عليها هذه العلاقات، وهذا يدل على هشاشة هذه العلاقات، ورؤية واشنطن لها، خلافاً لما يراه البعض ممن يؤكدون فى كل مناسبة على متانة العلاقات المصرية الأمريكية، وكأن بحث هذه العلاقات أصبح من المحظورات، ويدخل فى دائرة الخيانة الوطنية. مثلما يرى البعض، أن توثق هذه العلاقات يعتبر هو الآخر خيانة وطنية.

والواقع أننا يجب أن نفصل مقاييس الوطنية عن مؤشر هذه العلاقات، بحيث يكون مقياس الوطنية هو التمسك بالمصالح المصرية والعربية والإسلامية فى مواجهة الإملاءات الأمريكية. والمعلوم أن أيمن نور لا يزال سجيناً، وهو أمر يُشعر الولايات المتحدة بوخز الضمير لتخليها عمن تعلن أنهم تحت حمايتها، وهو أمر أضر به كثيراً،

وحمله تاريخياً ربما لم يقصده أو يريده، وهو يعلم أن واشنطن تناهض مصر فى شخصه دون ذنب اقترفه. ولذلك، فإن زيارة رايس لمصر هذه المرة تحتاج إلى تأمل أكبر.

فقد سجلت على مصر أنها أجلت من خلال البرلمان الذى يسيطر على أغلبيته الحزب الوطنى انتخابات المجالس المحلية دون إبداء أسباب واضحة، اللهم إلا إذا كان ذلك خوفاً من فقدان الحزب الوطنى السيطرة المطلقة على هذه المحليات، وهو أمر يتعلق بالترشح للرئاسة. ولكن كوندليزا رايس ركزت على قضية حماس وإيران، وحفزت مصر على الاقتراب من الموقف الأمريكى بصدد هذين الملفين، فأطلقت تصريحات «مشرقة» تنطوى على إغواء واضح لمصر.

ففى الوقت الذى تسجل فيه الإدارة الأمريكية تحفظاتها على الانتخابات التشريعية المصرية مقابل ثنائها على نزاهة الانتخابات الفلسطينية، فهى لاتزال تتحفظ على مستقبل الانتخابات الرئاسية فى مصر فى ظل المادة ٧٦ المعدلة، وهو تحفظ له ما يبرره من الناحية العملية. وقد أعلنت رايس عن أملها فى أن تقود مصر المنطقة نحو الديمقراطية، ثم تردد أنها برررت ذلك فى لقائها الخاص مع بعض النشطاء، بأنها قصدت فقط تشجيع المضى فى الإصلاحات التى وعد بها الرئيس. ويبدو أن مصر لم تقدم لها ما كانت تتوقعه أو تأمله بالضبط، وإنما اقتربت مصر كثيراً من الموقف الأمريكى على الأقل فى قضية حماس. أما فى قضية إيران، فلا يجوز أن تفوت علينا إشارة هامة، وهى تصريح السفير الأمريكى فى القاهرة قبيل الزيارة، الذى تضمن أن واشنطن تحث إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو موقف مخادع، لأن من شأنه تسهيل اقتراب الموقف العربى من الموقف الأمريكى، وحشد العالم العربى ضد إيران. ويجب أن ننوه إلى أن الكثير من الكُتاب العرب يتمنون انضمام إسرائيل إلى هذه الاتفاقية، وهذا خطر كبير، لأن إسرائيل قوة نووية، وأن مركزها فى ظل الاتفاقية ستكون أفضل مما هو خارجها،

وسيكون بوسعها الرقابة على منع الدول غير النووية من حيازة الأسلحة النووية، والمشاركة فى القرار النووى، وهو أعلى درجات قرارات الأمن الدولى.

أما أن موقف مصر قريب من الموقف الأمريكى، فهو يتضح من إعلان وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط من أن السلطة الفلسطينية سوف تتطور develop evolve، ولا يجوز استباق الأمور. هذا الموقف فُسر عند البعض على أنه رفض مهذب للموقف الأمريكى، وفُسر عند البعض الآخر على أن مصر لم ترفض حرمان السلطة من المعونة من حيث المبدأ، وإنما تعول على تغير موقف حماس صوب الشروط الإسرائيلية والأمريكية. أى أن الخلاف بين الموقفين المصرى والأمريكى ينصب على توقيت حرمان السلطة وليس على مبدأ الحرمان، وما لم تتغير حماس يكون الحرمان وارداً ومشروعاً. وكلا التفسيرين واردان، خصوصاً وأن إغواء مصر كان يخشى معه أن يقترب موقف مصر بشكل أوضح من الطلبات الأمريكية، ويحتمل أن تكون واشنطن قد عاتبت مصر على اقتراح مبكر أعلنته، وهو أن تقوم إيران بتعويض السلطة الجديدة فى فلسطين ما تفقده من وقف للمعونة الأمريكية والأوروبية، لأن واشنطن طلبت أيضاً عدم تمويل السلطة أو قبول التمويل الإيرانى.

وقد رافق جولة رايس تصعيد إسرائيل لبرنامج تصفية زعماء المقاومة بما فى ذلك حماس، ولذلك لا يمكن تفسير ذلك إلا فى إطار أن هذا البرنامج هو الرد العملى على تردد مصر فى تنحية حماس أو مناهضتها صراحة، وهو يسد المسافة الفاصلة بين الموقف الأمريكى والموقف المصرى، كما أنه هو الحل الإسرائيلى الذى تشعر واشنطن أنه يكتسب مشروعيته من فشل واشنطن فى تعديل الموقف المصرى. معنى ذلك أن الموقف الأمريكى لا يزال على إصراره، وأن الموقف المصرى قابل للتطور فى ضوء معطيات ومتغيرات كثيرة. ولذلك أرادت رايس أن تزيل أى شبهة فى أن واشنطن ليست أقل رحمة من العالم الإسلامى على الفلسطينيين، فأعلنت أن المعونات الإنسانية للشعب

الفلسطيني سوف تستمر، بينما سوف تتوثق صور المعونة الأخرى. وكان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى أكثر تحديداً عندما قال باللغة الإنجليزية ما معناه أن السعودية لن تقطع المساعدات لاعتبارات إنسانية فقط، ومن السابق لأوانه القفز فوق الأشياء، وقال: «نأمل ألا نربط العون الدولى للشعب الفلسطينى باعتبارات أخرى بخلاف حاجتهم الماسة للعون الإنسانى». وقد فُهم هذا التصريح أيضاً بطرق مختلفة لكن حده الأدنى – بصرف النظر عن تبرير القرار السعودى – هو أن الرياض سوف تستمر فى دعم السلطة مادياً، دون أن يحمل ذلك على أنه تحد للسياسة الأمريكية.

وفى تقديرى أن واشنطن سوف تصر من خلال مختلف الطرق بما فيها الضغط الميدانى الإسرائيلى على احتواء حماس أو عزلها، وأن واشنطن لا تحتمل من حلفائها العرب أى موقف «غير إنسانى» أى سياسى مساند لحماس، باعتبارها خيار الشعب الفلسطينى. ولعلها تذكرهم بأن الصمت العربى العام على وصف حماس بالإرهاب، ووضعها على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية كان إقرارا بهذا الوصف، وتدرك واشنطن أن حلفاءها ليسوا قادرين على مصارحة واشنطن بما يعتقدون، فهم لا يصرحون بأن حماس منظمة إرهابية، ولا أنها منظمة فدائية تقاوم الاحتلال، ولذلك فإن صمتهم على المواقف الأمريكية شجع واشنطن على أن تستخلص لنفسها الموقف العربى الذى تريد، وهذا يشكل فشلاً كبيراً من جانب واشنطن فى استقراء الموقف العربى حسبما أشار بتريك سيل فى مقالته بالحياة يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٦. وقد شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف أن أحداً فى العالم العربى لا يعترض على إبادة زعماء المقاومة بالصواريخ، بينما يتسابق الحلفاء إلى إدانة أى رد يصيب بالأذى أى هدف إسرائيلى.

فهل يظل العالم العربى متمسكاً بهذا «الغموض البناء» أو «السكوت الدبلوماسى» فى مواجهة واشنطن وإسرائيل، أم أنه يرى أن هذا الموقف يحقق الهدف دون أية تكاليف فى نسيج العلاقات العربية الأمريكية المختلة فى الأصل؟